بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

إنَّ الحمدَ للهِ، نحمدُه ونستعينُهُ ونستغفرُهُ، ونعوذُ باللهِ من شُرورِ أنفُسِنا، ومن سيئاتِ أعمالِنا، من يهدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ لهُ، ومن يُضللْ فلا هادِيَ لهُ، وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُهُ.

أما بعدُ:

فإنَّ الناظرَ في محاسِنِ الشريعةِ الإسلاميَّةِ، وما احتوتْهُ من آدابٍ شرعيَّةٍ، وأخلاقٍ مَرْعيَّةٍ، ليدركُ ـ حتى وإن كانَ مخالفاً لها، شَارداً عن منهجِها، مُعرِضَاً عن الاعتقادِ بها ـ أنها من تنزيلِ خالقِ هذا الإنسانِ، العالمِ بمكنوناتِ فطرتِهِ، والخبيرِ بخبايا نَفْسِهِ.

ذلكَ أنها لم تترك أدباً من آداب جسمِهِ، أو خُلقاً من أخلاقِ ذاتِهِ، أو نزعةً من نزعاتِ نفسِهِ، أو مَيلاً من ميولِ نَزَواتِهِ، إلا وبيَّنتْ كيفَ يتعاملُ هذا الإنسانُ معه.

فإن كان خيراً وبراً: دعتْ إليهِ، وحضَّتِ النفسَ عليهِ، ورغَّبتْ فيهِ، وأقامتْ الثوابَ الجزيلَ لمن أتى بِهِ.

وإن كان شرّاً: نفَّرتْ منه، وكرَّهت النْفسَ لَه، ورهَّبتْ من إتيانِهِ، وتوَّعدت بالعقابِ الأليمِ من اقترفَهُ وأصرَّ عليهِ، لكنْ فتحتْ بابَ التوبة لمن أحبَّ الأوبة.

* **فتأمل** في مجالِ السلوكِ العملي للإنسانِ، كيف دعتْهُ إلى صيانةِ جوارِحِه عما نهى الله تعالى عنه.

ـ **فمن ذلك: حفظُ اللسانِ**؛ فإن من مَلَكَ لسانَهُ، فقد ملكَ أمرَهُ وأحكمَهُ وضبَطَهُ، ومَنْ أرسلَ لسانَهُ يعبثُ كيف شاءَ، فقد ساقَ نفسَهُ للمهالِكِ، ولذا كانتْ حصائدُ الألسنِ أكثرَ مايُدخلُ الناسَ النارَ، فإن الإنسانَ يزرعُ بقولِهِ وعملِهِ الحسناتِ والسيئاتِ، ثم يحصدُ يوم القيامةِ ما زرعَ، فمن زَرَع خيراً من قولٍ أو عملٍ، حَصَد الجنةَ والكرامَة، ومن زرعَ شراً من قولٍ أو عملٍ، حصدَ النارَ والندامةَ.

وآفاتُ اللسانِ كثيرةٌ لايحصرُها عادٌّ، منها: الشركُ باللهِ، وشهادةُ الزورِ، والسحرُ، والقذفُ، والكذبُ، والغيبةُ، والنميمةُ، والمدحُ المذمومُ، وإفشاءُ السِّرِ، والفحشُ في القولِ، والبذاءةُ في المنطقِ، والسُّخريةُ، والهُزءُ، واللعنُ، وغيرُها.

ـ **ومن ذلك: غضُّ البصرِ**؛ لأنَّ اطلاقَهُ من أوسعِ مداخل الشيطانِ، والبصرُ شهوةٌ ممتدَّةٌ لاتشبعُ ولاترتوي ولا تكفُّ، وفضولُ النظرِ وتركُهُ على غاربِهِ بابٌ مباشِرٌ للمعصيةِ؛ فإنَّ من أطلق بصرَهُ، كانَ ذلكَ رسولَ فرجِهِ للزنا والفاحشةِ، لأن النظرَ يدعو إلى استحسانِ المنظورِ إليه، ووقوعِ صورتِهِ في القلبِ، ثم يتلو ذلك فِكرٌ في النظرِ، فيتلوه داعٍ إلى الفعلِ لاينفكَّ عن صاحبه حتى يوقِعَهُ في المحظورِ.

ولم تتركِ الشريعةَ أمرَ النظر بحكمٍ عامٍّ: حلالٍ أو حرامٍ، وإنما فصَّلت أنواع النظر، من نظرٍ واجبٍ أو مستحبٍّ أو مباحٍ أو مكروهٍ أو حرامٍ، فلكلِّ نظرةٍ حكمٌ خاصٌّ بها.

ـ **ومن ذلك: حفظُ الفرجِ**، فدعتْ الشريعةُ إلى العفَّة والنقاءِ والطهرِ، فحرَّمتِ الزنا واللواطَ والسِّحاقَ، وكلَّ طريقٍ لإشباع الشهوةِ خارجَ حدودِ الزواجِ، ولم تتركِ الأمر ـ كالرهبانية ـ مكبوتاً، ولم تلزم الإنسانَ عنتاً، وإنما قالتْ له: تمتع! لكن بالحلالِ المباحِ من زوجةٍ أو أَمَةٍ.

ـ **ومن ذلك: حفظُ البَطْنِ**، فدعتْ الى عدم الإسرافِ في الطعام، وعدمِ الشبعِ المفرطِ، وعدم الإكثار من الأَصنافِ المأكولةِ سَرَفاً وكبراً، وأَعطَتِ الإنسانَ حقَّهُ: كُلْ وتلذَّذْ وتَقَوَّ، لكن بحدودِ المباحِ النافعِ.

* **ورتبتِ الشريعةُ أدباً لكلِّ حركةٍ من حركاتِ الإنسانِ**، فهناكَ: آدابُ السلامِ، واللقاءِ، والاستئذانِ، والعُطاسِ، والتثاؤبِ، والمشي، والحركةِ، والطعامِ، واللباسِ، والنومِ... إلخ.

وهناك آدابٌ معَ الناسِ: كالأمرِ بالمعروفِ، أو النهي عن المنكرِ، وآدابٌ أخرى مع الحيوانِ والجمادِ: كالرفق به، وعدمِ تعذيبه... إلخ.

وهكذا لكلِّ عملٍ أدبٌ، ولكلِّ أدبٍ حثٌّ أو نهيٌ، ولكلِّ ذلكَ ثوابٌ أو عقابٌ.

* * *

وهذا الذي بين يديك ـ أخي القارئُ الكريمُ ـ كتابٌ نافعٌ ممتعٌ، يجول بك جولةً مختصرةً مهذَّبةً في آدابِ الشريعةِ عموماً، مستدلاً بكتابِ اللهِ تعالى، ثم بسنةِ رسولِه ﷺ، ثم بأقوالِ السلفِ الصالحِ ـ رضي الله عنهم ـ، ثم بآراءِ المذاهبِ الفقهيةِ، وبخاصَّةٍ مذهب الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ ـ رحمه الله تعالى ـ.

وهو عبارةٌ عن شرحٍ لمنظومةٍ مشهورةٍ في الآدابِ، أَلَّفَهَا الإمامُ العلامةُ شمسُ الدين محمدُ بنُ عبد القويِّ بنُ بدرانَ المَرْداويُّ المقدسيُّ، أحدُ مشاهيرِ علماءِ الحنابلةِ في القرنِ السابع الهجري، المتوفى سنة (٦٩٩) ـ رحمه الله تعالى ـ.

وهذهِ المنظومةُ مشتملةٌ على (١٨٥) بيتاً، ابتدأها ناظمُها بالحمدلةِ والصلاةِ ـ كعادةِ الناظمينَ ـ ثم أَتبعَهَا بذكرِ الآدابِ الشرعيةِ، مرتبةً ترتيباً جيداً، لكنه غيرُ منظَّمٍ على نَسَقٍ واحدٍ.

وقد هَيَّأَ الله تعالى لها إمامَ الحنابلةِ في عصرِهِ العلامةَ الفقيهَ موسى بنَ أحمد الحجَّاويَّ ـ رحمه الله تعالى ـ، فاطَّلعَ عليها، فلم يرَ أحداً نَشط إلى شرحِها، مع كثرةِ المشتغلينَ بها وبدرْسِها في عصرِهِ، فاستخار الله تعالىٰ، وشرع في جمعِ شرحٍ لها، يبيّنُ مُشْكِلَها، ويوضِّح به دلائلَها، وأضافَ إليها بعضَ مسائلَ من غيرها بعد ذكرِ مسألةِ الكتابِ، إذا كان الحكمُ يشبهُهَا أو يَلْحَقُها، أو كانَ حقُّه أن يُذْكَرَ في ذلك المحلّ، مما لا يَستغني عنه المُعْتَني بها.

وقد نصَّ على أن مصدَرُه الأساسيَّ في تأليفِ هذا الشرحِ هو: كتابا الإمام ابن مفلح المقدسيِّ الحنبليِّ، وهما: «الآداب الشرعية

الوسطىٰ»، و«الآداب الشرعية الصغرىٰ»، وذلك قبل ظَفَره بكتابِ «الآدابِ الشرعيةِ الكبرى».

وقد جاء هذا الشرح حافلاً بالنصوص، موشًّى بالأقوالِ، مزيناً بالرواياتِ والوجوهِ، بهجةً للناظرين، ومتعةً للقارئين.

* * *

هذا، وقد يسر الله تعالىٰ لي الوقوف على نسختين خطيتين لهذا الكتاب، عليهما اعتمدتُ في تحقيقه، وهما:

* **النسخة الأولىٰ**: نسخة دار الكتب المصرية، بالقاهرة، وهي نسخة عتيقة، جيدة، خطها متوسط الجودة، وقد سقط منها مقدار لوحتين: فلم أتحقق منهما: هل مُزِّقا من أصلِ المخطوطِ، أم سَقَطا في أثناءِ تصويره أو تظهيره.

وناسخها: هو محمد تاج الدين بن الحاج أحمد الأدهمي الحنبلي.

وتاريخ نسخها: سنة (٩٩٠ هـ).

وقد رمزت لها بالحرف «أ».

* **النسخة الثانية**: نسخة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، برقم (٧٤٨٨)، وتقع في (١٤٧) لوحة، وهي نسخة متوسطة الجودة، فيها سقط واضح في مواضع، كما يتضح من حواشي مقابلتنا لها مع النسخة الأولىٰ، إلا أنها ساعدت النسخة الأولى بفك بعض الكلمات الغامضة بسبب وضوح خطها.

وناسخها هو: محمد بن حسن الحنبلي.

وتاريخ نسخها: (٢٨) ربيع الثاني سنة (١١١٨هـ).

وقد رمزت لها بحرف «ب».

* * *

هذا، وقد تم تحقيق هذا الكتاب وفق الخطة الآتية:

١ـ نسخُ المخطوطِ اعتماداً على نسخة «أ»، وذلك بحسبِ الرسمِ والقواعدِ الإملائيةِ الحديثةِ.

٢ـ معارضةُ المنسوخِ بالمخطوطِ، للتأكدِ من صحةِ وسلامةِ النسخِ، وعدمِ الإخلالِ فيه.

٣ـ مقابلةُ المنسوخِ عن نسخة «أ»، بالنسخة «ب»، وإثباتُ الفروقِ الهامةِ والضروريةِ بينهما.

٤ـ اعتمادُ النصِّ الأصوب في صلب الكتاب، والإشارةُ إلى خلاف النُسخِ في الحاشيةِ.

٥ـ تفصيلُ الكتاب وتقسيمُهُ إلى فِقراتٍ متوازيةٍ، حتىٰ يسهل تناول مواضيعه.

٦ـ ضبطُ نصِّ الكتابِ بالشكلِ المتوسطِ، وضبطُ الكلماتِ المشكلةِ والصعبةِ بالشَّكلِ التامِّ اعتماداً على المعاجمِ اللغويةِ.

٧ـ وضعُ أبياتِ المنظومةِ في رأسِ صفحةٍ جديدةٍ، مع تسويدِها، وضبطِها بالشَّكلِ، ووضعُ الشرحِ أسفلَ منها، مع إدراجِ رقمِ البيتِ في أَعلىٰ الصفحةِ، حتى تَسْهُلَ مراجعتُهُ.

٨ـ إدخالُ علاماتِ الترقيمِ المعتَادةِ على النصِّ، ووضعُ الكُتُبِ والمصنَّفَاتِ بين قوسي تَنْصيصٍ لتمييزِهَا.

٩ـ عزوُ الآياتِ القُرآنيةِ الكريمةِ إلى مواضِعِها من الكتابِ العَزيزِ، وإدْراجُها برسمِ المصحفِ الشريفِ، وجعلُ العزو بينَ معكوفين في صُلبِ الكتاب بذكر اسمِ السَّورةِ ورَقم الآية.

١٠ـ تخريجُ الأحاديثِ النَّبويةِ وفقَ أصولِ التخريجِ المعتمدةِ لدىٰ علماءِ الحديث، فإنْ كانَ الحديثُ في الكُتُبِ الستةِ (الصحيحينِ والسننِ الأربعةِ)، تمَّ تخريجُهُ بذكر المصدرِ، ثم رقم الحديث، ثم اسم الكتابِ المخرجِ منه، ثم اسم الباب، وإن كانَ في غيرِ الكتبِ الستةِ، تم تخريجُهُ بذكر المصدرِ، ورقم الحديثِ أو الجزء والصفحةِ ـ إن لم يُوجد رقم ـ، مع ذكرِ اسم الراوي إن لم يُذكرْ في الأصلِ، وذكرِ الحكم على الحديثِ أحياناً اعتماداً على أقوالِ أهلِ الحديثِ.

١١ـ تخريجُ الآثارِ الواردةِ عن السلفِ الصالحِ، بذكرِ اسمِ المصدرِ، ورقم الجزء والصفحةِ، مع بيانِ الاختلافِ أحياناً بين النصِّ والمصْدَرِ.

١٢ـ عزوُ جملةٍ من النقولِ عن أهلِ العلمِ، عندما يكونَ في النصِّ اضطرابٌ أو خللٌ.

١٣ـ كتابةُ مقدمةٍ للكتابِ، مشتملةٍ على ترجمةِ المؤلفِ، ودراسةِ الكتابِ وميزاتِهِ ووصفِ نسخهِ الخطيةِ.

١٤ـ إعدادُ فهارسَ خاصةٍ للكتابِ.

* * *

هذا، وأسأل الله تعالى التوفيقَ والسدادَ، في أمر الدين والدنيا والمعاد، إنه سميع قريب مجيب.

وكتبه

نور الدين طالب

دومة المحروسة

العاشر من رمضان سنة ١٤٢٧